قـــراءة النـصـوص وفـلـسـفـة الـدلالـة

(الحلقة الخامسة)

القسم الاول

٢

□ آية الله العلامة السيّد عمّار أبو رغيف

رابعاً – المنظومة الإشارية اللغوية لا تستقر فيها الدلالات وتتخذ وضعها الحقيقي [الذي هو بدوره قابل للتحول والنمو] إلاّ بعد المرور بسلسلة من التحولات والتطوّرات، تتجلى الدلالة عبر هذه التحوّلات على مستويات متعددة، قد تبدأ من المظهر الدلالي للمفردة، حيث تشكل حينها الكلمة اشارة إلى مفهوم جزئي منفرد، لكن الدلالة هنا لا تمثل الدلالة الأساسية للكلمة، التي يسطر اللغويون في قواميسهم معناها، بوصفه المعنى الحقيقي، الذي يجري التداول والاستخدام بالمواضعة الضمنية عليه. إنّما تأخذ الدلالة الوضعية شكلها بعد أن يتطوّر استخدام المفردة أنواع الاستخدام المتعدّدة في اطارها الجزئي، حيث يتنقل الطفل في تطبيق اللفظ على المدلول في حالاته المختلفة، ويستخدم اللفظ بدلالته المثقلة المحدودة بالأوصاف في جمل، ثمّ يتمرّس بتحرير اللفظ من قيود الأوصاف اللصيقة بالأشياء، ليقتنص الدلالة العامة للفظ على المدلول الذي استطاع تجريده من الخصوصيات التي لصقت بمفرداته. فعلى سبيل المثال:

يتعرّف الطفل على كلمة «قلم» من خلال القلم الذي شاهده مرّات متعددة، في المرحلة الأولى يرتبط لفظ القلم بما تم مشاهدته من سمات حسية قائمة في القلم الذي تكرّرت مشاهدته، ثم يطرق مسامعه اللفظ وهو متصف بصفات مختلفة أخرى من لون وحجم، وهكذا... ثم يستخدم الكلمة في سياق الجمل قبل أو بعد تجريدها من سماتها اللصيقة بها ليطلق أخيراً لفظ «القلم» على المفهوم المشترك العام الذي استقرت الدلالة عليه.

إذن حينما يدخل اللفظ كمظهر صوتي ومؤشر مادي عالم الدلالة فسوف يكون صالحاً لعدّة مستويات من الدلالة، ولا يبدأ النظام الاشاري اللغوي بالاستقرار النسبي على مستوى الدلالة الأخيرة إلاّ بعد مروره بمستويات أخرى من الإشارة والدلالة.

وهنا يمكن أن نستعجل بطرح الاستفهام التالي:

إنّنا إذا ذهبنا مذهب القائلين بأن الدلالة لا تنعقد إلاّ في سياق، وأن الكلمة ذات الدلالة هي الكلمة في جملة، فهل ستفقد المفردة معناها القاموسي، وهل ستنحصر الدلالة بالدلالة التصديقية، وتفقد الألفاظ دلالتها التصورية؟

الاجابة على هذا الاستفهام ينبغي أن نؤجلها إلى موقعها المناسب في القادم من فقرات هذا البحث، حيث نعالج «نظرية التعهد» في تفسير الوضع، التي جاءت في كلمات المحقق النهاوندي وطرحتها أبحاث السيد الخوئي بقوّة ووضوح.

خامساً – إذا عدنا إلى قضية الصلة بين الفكر واللغة، وتفسير طبيعة العلاقة بين اللفظ والمعنى، واسترجعنا النقاش الذي أشرنا إليه في ما تقدّم حول تفسير الوضع واستقرار عقد دلالة اللفظ على المعنى بالاتحاد و الهوهوية، والاعتراض على هذا التفسير بأن اللفظ والمعنى وجودان يشع كلّ واحد منهما صورته فكيف نستطيع التصديق باتحاد الصورتين حقيقةً رغم تعدّد ذي الصورة؟

القائلون بانصهار اللفظ في المعنى واتحاد هويتهما لا يريدون القول أن الذهن البشري لا يمتلك إلاّ مفهوماً واحداً للبقرة ولا يستطيع التمييز بين ما هية البقرة (المدلول) وماهية اللفظ (الدال). وان اللفظ كوجود مادي (صوت) تتحّد صورته مع صورة مدلوله سواء أكان مفهوماً صرفاً أم صورة لكيان مادي؛ حيث أن هؤلاء لا يتحدثون عن المظهر الصوتي للغة و المظهر المجرّد للمفاهيم والمعاني والأفكار. إنّما ينصب حديثهم ويطرحون تفسيرهم للعلاقة بين الفكر كمدلول وبين اللغة كدال، بين اللفظ والمعنى. أي انّهم يتحدثون عن عقد الدلالة، وعن طبيعة العلاقة بين الدال و المدلول.

وتحسن الاشارة هنا إلى أن السيد الخوئي أثار النقاش مبكراً حول نظرية الاتحاد وفناء اللفظ في المعنى، فذكر ملاحظة قريبة لما طرحه لاحقاً السيد الحائري فيها مش تقريره لبحث أستاذنا الشهيد الصدر، حيث قال السيد الخوئي: «فالوضع مقدمة للاستعمال والدلالة، ومن الواضح أن الدلالة اللفظية إنّما تكون بين شيئين أحدهما دال والآخر مدلول، فاعتبار الوحدة بينهما بأن يكون اللفظ وجوداً للمعنى أيضاً لغو وعبث.»( )

وسنقف عند هذه الملاحظة في سياق درسنا لنظرية التعهد التي تبناها السيد الخوئي تبعاً للمحقق النهاوندي في كتابه «تشريح الأصول»، والشيخ عبد الكريم الحائري في كتابه «درر الفوائد».

هناك رأي – تقدمت الاشارة إليه – افرط في تفسير طبيعة الاتحاد ين اللفظ والمعنى، فذهب إلى أن الفكر ما هو الا كلام صامت، وانكر على الفكر أي طابع مجرّد، بل أكد ماديته، وانه عمليه تصويت صامت، تبدأ من الايعاز العصبي المادي للدماغ وتنتهي بالأوتار الصوتية. هذه هي نظرية المدرسة السلوكية في علم النفس، التي ذهبت بالمذهب المادي حتى نهايته المبتذلة، وآمنت بالتجربة بمفهومها المتطرف الذي جثم على العقل الحديث في عالم الغرب.

لم يَعُد هذا اللون من الاسراف مقبولاً في ميادين المعرفة المعاصرة، ويكاد تفقد هذه النظرية ظهيراً بين حصافة الباحثين بما فيهم أنصار المذهب التجريبي، على أن الفصل بين اللغة والفكر بدوره لم يعد أمراً ملائماً لمعطيات البحث العلمي الحديث.

حينما يطرق سمعي صوت كلمة [Home] الانجليزية، وأنا لا أعرف هذه اللغة ودلالة الكلمة فسوف تحضر صورة صوتية في ذهني للكلمة، دون وعي معناها. لكن العارف بهذه اللغة ستحضر في ذهنه صورة الوطن. والسؤال هنا هل تحصل الدلالة وتستدعي الكلمة معناها لدى السامع بحضور صورة الكلمة وصورة المدلول كل على حدّة؟

إذا حاولنا اكتشاف الإجابة على هذا الاستفهام في ضوء نظرية الكلام الداخلي والكلام المركزي، التي تقدّمت( )، نلاحظ:

أن اتجاهات فيجوتسكي وأنصاره أكّدت على أن اللغة لها مظهران، مظهر صوتي ومظهر دلالي ينموان بشكل مستقل في بدايات الطفولة، ثم يتحدان في مستوى واحد، حيث تولد الأفكار في كلمات. وحينما يتفهم الكلمات ويأخذ يفكر بالألفاظ تتحد اللغة بالفكر عبر معنى ومفهوم الكلمة. من المؤكّد أن الكلمة حينما تدلّ فسوف تستدعي مفهومها في الذهن ومعناها. أي أن وجودها المتمييز عن المعنى عند التحليل مختلف عن وجودها الدلالي، فالكلمة الدالة ومدلولها في عالم الذهن أمر واحد على غرار وحدة الماهية والوجود في عالم التحقق الخارجي. فالوجود والماهية يتعدّدان في عالم إدراك الحقائق ويتحدان في عالم الوجود الخارجي، بينا يتعدّد اللفظ والمعنى في عالم الخارج ويتحدّان في عالم الدلالة وصقع الذهن.

الرهـان علـــى الشعـــب

حسين عبدالرازق

انفرد حزب التجمع برفض العمل بقانون الغدر الصادر المرسوم بقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ والمعدل بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٣ منذ طرح مجلس الوزراء العودة للعمل به في شهر أغسطس الماضي، وجاء هذا الرفض – رغم التعديلات الإيجابية التي طرحها مجلس الوزراء على القانون والتي تناولت العقوبات الجنائية والتأديبية واختصاص محكمة الجنايات دون غيرها بالنظر في دعاوى الغدر والفصل فيها، وقصر رفع دعاوى الغدر على النيابة العامة – لمجموعة من الأسباب لم تلتفت إليها الأحزاب والقوى السياسية والائتلافات الشبابية التي طالبت بالعزل السياسي لكل من يثبت أنه أفسد الحياة السياسية ورموز النظام السابق من قيادات وكوادر «الحزب الوطني الديمقراطي» وأعضاء هيئته البرلمانية في مجلس الشعب الذي انتخب عام ٢٠١٠ في انتخابات مزورة بالكامل وأعضاء المجالس المحلية.

أول هذه الأسباب أن قانون الغدر قانون استثنائي من حيث طبيعة الجرائم والعقوبات التي يفرضها على هذه الجرائم، ومن حيث أثره الرجعي، مثله في ذلك مثل قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي (٣٣ لسنة ١٩٧٨) والذي ألغي عام ١٩٩٤، والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ لحماية القيم من العيب والذي ألغي عام ٢٠٠٨، وقانون إنشاء محاكم أمن الدولة رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠، والذي ألغي عام ٢٠٠٣، والعودة إلى تطبيق قانون استثنائي بعد ثورة ٢٥ يناير أمر يتعارض مع العدالة وأهداف الثورة حتى وإن كان أحد المطالب التي رفعت في ميدان التحرير خلال مليونية أخيرة! كذلك فقد احتوى القانون عند صدوره ومع التعديلات التي اقترح مجلس الوزراء إدخالها عليه عبارات مطاطة يصعب تحديد محتواها، وعلى جرائم غير محددة المعالم، مثل «إفساد الحكم» و«إفساد الحياة السياسية» و«التدخل الضار بالمصلحة العامة»، ويحضرني في هذا المجال حكم صادر من المحكمة الدستورية العليا جاء فيه «.. لكل جريمة عقوبة محددة منصوص عليها في القانون أو مقررة وفق الحدود المبينة فيه، ومن القواعد المبدئية التي يتطلبها الدستور في القوانين الجزائية أن تكون درجة اليقين التي تقوم بتنظيم أحكامها في أعلى مستوياتها، وأساس ذلك ما تفرضه القوانين من قيود خطرة على الحرية الشخصية، ومن المتعين ضمانا لهذه الحرية أن تكون الأفعال التي تؤثمها هذه القوانين محددة بصورة قاطعة غير مجهلة، إذ أن التجهيل بها لا يجعل المخاطبين بها على بينة من الأفعال المنهي عنها، ومؤدى غموض النص العقابي الحيلولة بين محكمة الموضوع وبين أعمال قواعد محددة لأركان الجريمة وعقوبتها دون خفاء، مما يوقع المحكمة في محاذير تنتهي بها إلى ابتداع جرائم لم يقصدها المشرع».وتتأكد استثنائية هذا القانون بالنص على تطبيقه بأثر رجعي، فالمادة الأولى من القانون تعاقب على جرائم الغدر التي ارتكبت منذ سبتمبر ١٩٣٩!!وتؤكد دروس التاريخ أن اللجوء بعد الثورات إلى إصدار قوانين استثنائية للعزل السياسي لرموز وقيادات وكوادر النظام السابق، أضر بهذه الثورات ولم يحقق الهدف المعلن لهذه القوانين. فقانون الغدر ومحاكم الثورة في مصر بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وغيرهما من المحاكم الاستثنائية أصاب في المراحل المختلفة «حزب الوفد» – حزب الأغلبية الشعبية قبل الثورة – والزعيمين مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين ومعهما عدد من قادة الوفد، ثم «الإخوان المسلمين» و«الشيوعيين»، وأخيرا قادة الحكم في نهاية عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر ممن أطلق عليهم مراكز القوى مثل علي صبري ومحمد فائق وخضعوا لمحاكمات استثنائية حكمت عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة أو لمدة ١٠ سنوات، وتكررت هذه الظاهرة في تشيكوسلوفاكيا عقب سقوط النظام الشيوعي تحت شعار التطهير، وفي العراق في ظل قانون «اجتثاث البعث».. إلخ. ورفض التجمع العزل السياسي لقانون استثنائي لا يعني رفضه مساءلة قيادات وكوادر الحزب الوطني الذين دمروا الدولة والحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر، وزوروا انتخابات ٢٠١٠ بصورة غير مسبوقة أدت إلى أن تكون هذه الانتخابات هي «القشة التي كسرت ظهر البعير» وأحد الأسباب المباشرة لثورة ٢٥ يناير بعد أن تيقن الناس أن باب التغيير عبر صندوق الانتخاب قد أغلق «بالضبة والمفتاح». ولكن هذه المساءلة لابد من أن تتم طبقا للقوانين القائمة وفيها ما يكفي ويزيد، والمحاكمات التي تجري حاليا لمبارك وكبار معاونيه والعادلي وسرور، وبعض الأحكام التي صدرت تؤكد هذه الحقيقة. والأهم من ذلك أن العزل السياسي لهؤلاء المفسدين يتحقق فعلا من خلال الثقة في الشعب وفي الوعي الذي اكتسبه بعد ثورة ٢٥ يناير وقدرته على التغيير وعزل أعدائه، وإسقاط قيادات الحزب الوطني ونوابه الفاسدين الذي سيخوضون انتخابات مجلسي الشعب والشوري والمحليات في ما بعد، فالشعب يعرفهم جيدا ويعرف جرائمهم وتخفيهم في أحزاب جديدة خالصة لهم أو نزولهم على قوائم أحزاب قديمة أو جديدة كحزب الوفد والمصريين الأحرار والحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي – إذا ما حدث – لن ينطلي على الناخبين، فصفحاتهم السوداء معروفة للجميع.

باختصار إن رهان حزب التجمع هو على الشعب المصري وليس على أي شيء آخر.

كاريكاتير

■ عادل صبري

إفـــــلاســـــن وبـــلـــطـــجـــة

فريدة النقاش

واضح لكل ذي عينين أن هناك عناصر غريبة على مظاهرات الوحدة الوطنية التي نظمها أقباط ومسلمون أمام مبنى التليفزيون المصري في ماسبيرو احتجاجاً على هدم كنيسة المارياب في أسوان وأن هذه العناصر التي قال شهود عيان إنهم لم يكونوا من المتظاهرين وهم الذين أطلقوا النار على كل من المتظاهرين والجنود، وكان بعضهم من راكبي الموتيسيكلات بدون أرقام.

وتكررت أعمال البلطجة هذه في مواقع وأحياء كثيرة من البلاد في الشهور التي أعقبت الثورة، وما صاحبها من انفلات أمني وغياب للشرطة وفوضى اجتماعية المقصود منها تشويه الثورة ودفع المواطنين للقول بإن النظام الذي سقط كان أفضل من حيث توفير الاستقرار والأمن، رغم أن الشعب المصري ذاق الأمرين من ممارسات وزير الداخلية المحبوس «حبيب العادلي» وأجهزته التي انتهكت كل القوانين والأعراف واعتقلت وعذبت دون ضابط أو رابط.

ومن الواضح أيضا أن أعضاء الحزب الوطني المنحل بعد أن لاح لهم أنهم سوف يتعرضون للعزل السياسي وربما لن يتمكنوا من خوض الانتخابات القادمة رفعوا شعار «شمشون» الشهير «علي وعلى أعدائي» وهدد نفر منهم من أهل الصعيد بقطع الطرقات وصولا إلى فصل جنوب مصر عن شماله، ولا يعرف أحد حتى الآن لماذا لم يقدم هؤلاء إلى المحاكمة خاصة أن البعض منهم له سجل حافل بالممارسات الخارجة على القانون في مجال إحداث الفتن الطائفية واضطهاد المواطنين المسيحيين والاعتداء على كنائسهم وممتلكاتهم في محاولة لعزلهم كمواطنين من الدرجة الثانية طبقا لرؤية هؤلاء المفلسين الفاسدين.

وما يمارسه هؤلاء البلطجية المنتمون لدوائر الحزب الوطني المنحل وأعوانهم وصنائعهم، هو في جانب منه تعبير عن الإفلاس الفكري والسياسي والانحطاط الروحي والأخلاقي الشامل الذي ينتعش على فضلات المجتمع وأزماته، ويستثمرها من أجل تحقيق الأهداف الخاصة جدا سواء الحفاظ على الثروات التي سبق أن راكموها من النهب والفساد، أو استرجاع سلطتهم السياسية التي تهاوت مع سقوط رؤوس النظام السابق وتقديمهم للمحاكمة.

وقد دأبت القوى الفاشية عبر تاريخها على استخدام العنف كوسيلة ناجزة سواء في الإعلان عن وجودها لبث الذعر في نفوس المواطنين أو تصفية خصومها السياسيين جسديا. وعلينا هنا أن نفرق بوضوح بين العقول المدبرة لغارات البلطجية والبلطجية أنفسهم الذين ينحدرون من صفوف المهمشين وهم يعانون الإذلال والحرمان لأنهم مطرودون على هامش المجتمع، وقد نجحت قوى اليمين تاريخيا في استخدام هؤلاء الضحايا البائسين لأزمة الاقتصادية الاجتماعية، وإبعادهم قدر الإمكان عن الوعي بأسباب محنتهم، وتوجيه الطاقات المدمرة التي يولدها الذل والحرمان وانحدار الوعي وانطلاق الغرائز البهيمية بديلا له إلى مجالات أخرى مثل العداء للأقباط أو للشيوعيين، ويتحول الإفلاس السياسي والفكري الشامل للمخططين ولممارسي البلطجة ليصبح ردا مشوها وإجابة زائفة على الأزمة الاقتصادية الاجتماعية – ويحجب هذا الرد – بسبب الضجيج والفوضى والآلام التي يتسبب فيها – الإجابات العقلانية والموضوعية التي تقدمها القوى الفكرية والسياسية والاجتماعية، بل إن هذا الرد الزائف والمشوه يشتت صفوف القوى الجماهيرية المنظمة الواعية، ويحرف جهودها ويلزمها موقع الدفاع عن النفس بديلا عن موقع الهجوم من أجل استكمال الثورة. وإذا كان المصريون قد نجحوا في الشهور الماضية في هزيمة الخوف الذي كانت قد بثته في نفوسهم الممارسات الأمنية الشائنة للنظام القديم، فمما لا شك فيه أن خوفا جديدا سوف يحل، وأن مقاومة مثل هذا الشعور بالخوف سوف يحتاج إلى جهود مضنية تبدد الطاقات وتنهك المواطنين وتبعدهم عن ساحة الفعل السياسي المنظم، لأنهم سوف يكونون مشغولين بالدفاع عن وجودهم بالمعنى الحرفي للكلمة، وبذلك ينجح المفلسون والبلطجية في دفع الطاقة الجماهيرية لاتجاهات أخرى غير مواصلة العمل من أجل استكمال الثورة أو استردادها على حد تعبير الشعار الذي أطلقه المتظاهرون في التحرير الجمعة قبل الماضية، أو الاهتمام بقضاياهم الحقيقية والنضال من أجلها بصورة سلمية ومتحضرة تماما كما كانت أعمال الثورة المصرية المجيدة كلها سلمية ومتحضرة. وعلى المستوي الفكري تحتاج هذه الظاهرة – أي زواج الإفلاس والبلطجة – إلى دراستها دراسة عميقة من قبل المفكرين والسياسيين والتعامل بمنتهى الجدية مع التوسطات والتفاعلات بين الاقتصاد والسياسة وعلم النفس لأن كل هذه العوامل مجتمعة هي التي أنتجت الظاهرة التي تفاقمت. كذلك نحتاج إلى النظر بعدالة ونزاهة إلى المطالب الموضوعية للأقباط المصريين الذين يجري اضطهادهم سواء استبعادهم من بعض الوظائف العامة أو تقييد حق بناء كنائسهم، والإصرار على حجب قانون بناء دور العبادة الموحد الذي يساوي بين كل معتنقي الديانات في بناء معابدهم، رغم أن هذا القانون سوف يؤدي حتما إلى حل الجزء الأكبر مما يسمى بالقضية الطائفية.

ومن أسف أن البلطجة والإفلاس الفكري والسياسي قد امتدا إلى بعض مؤسسات المجتمع ومن بينها الأحزاب وقوى اليسار أن تبيح أقلية فاسدة لنفسها استخدام كل أساليب المهمشين ذوي الوعي المشوه والذين لا رادع أخلاقي أو سياسي أو إنساني لهم.

إنها إذن عدوى ما يحدث في المجتمع ولكن القوى الحية والعقلانية والمتماسكة أخلاقيا وروحيا كفيلة حتى على المدى القصير بهزيمة البلطجة والإفلاس والتوحش الغرائزي.

على هامش الصراحة

■ إحسان شمران الياسري
ihsanshamran@yahoo.com

كل خميس: استذكاراً لصراحة (أبو كاطع)

نواصل في هذا العمود إعادة نشر بعض ما كتبه الراحل (شمران الياسري- أبو كاطع) في عموده الشهير (بصراحة أبوكاطع) قبل أكثر من ثلاثة عقود، لنُريح الناس، وليستذكروا سخريته ممن كانوا مسؤولين عن خلق المعاناة لهم.. فالترويح عن الناس جزء مهم من تعزيتهم عما ينقصهم، وكان الراحل رائداً في إبهاجهم.. ولن نشير إلى صلة تلك الكتابات بزماننا، بل يكفي أن يستمتع القارئ بها، ويخمّن (رباط الحچي):

السنبل محشوش بالجرية!

ماكان الغضب، وحده يوماً هو الطريق.. وما صنع الحزن لصاحبه معجزة. ومع ذلك، وفي لحظات معينة يجد المرء نفسه خالي اليدين، إلا من الحزن والغضب، وفي ما بعد. وقد يطول الحزن والغضب، وقد لا يطول اكثر من ساعات. يعرف الثوري طريقه الصحيح، ويهتدي الى صنع (المعجزات) الثورية.

جريمة الصهاينة واسيادهم الامريكان وشركائهم الرجعيين في لبنان، اججت الغضب وعمقت الحزن في النفوس الخيرة. وتردد، من جديد، على ألسنة المعنيين بالتراث، اسم (أبو رغال). وقال خلف الدواح، وهو يشعل سيكارة من سكارة، وعلى تقاطيع وجهه صرامة، تبدو وكأنها اكبر من الكآبة وذلك في معرض تعليقه على احداث العاشر من نيسان ودور الرجعية اللبنانية في تسهيل جريمة الصهاينة:

. ذيج السنة جان (فلان..) مامور عد الشيوخ ومعروف عد كل الفلاليح بسمعته (الوصخه) ومعروفة حسبة زواجه: اشلون استخير له الشيخ وحده (هم معروفه)..

يوم من الايام تجاسر (فلان) وشتم مرته. راحت للشيخ وسولفت له السالفه وچان يودي على المامور للقصر.. ويكَطّع الخيزرانه عليه.. المامور نفض هدومه، ونفخ عكَاله، وراح لبيته.. تحزّم باليرغ ولبس البرنو.. وشد على فرسه وتوجه على فلاليح البزايز (.. اثاري راد ياخذ حيف كرامته.. لكن منين؟)

صايح واحد من الشحانى (اكو بيناتهم سر) وطلب من اهل البزايز ثلث اولاد سماهم بساميهم.. ودا وياهم الشحنه لجرية الشيوخ..

وهناك شهد الشحنه عد الشيخ كَال: لكَيناهم حاشين زرع امسنبل!

ما اطولها عليك.. الشيخ انتقم من الاولاد: بسطهم.. وحبسهم اشچم يوم بالكَراج.. وبهالايام افتهموا الاولاد سالفة المامور والشيخ وشچية فلانه..

عكَب ما ردوا نشدوهم اهل البزايز:

. ولكم صدك لكَو بحشيشكم سنبل!

جاوب واحد من الاولاد:

. لاعمي. لا. طلع السنبل محشوش بجرية الشيوخ !!